مستقبل النظام الانتخابي في العراق بين القانون والواقع الاجتماعي

بغداد/ د. حيدر ادهم الطائي

كتب شارل ماكلين الروائي الشهير في القرن الثامن عشر يقول (القانون ضرب من الشعوذة العلمية يبتسم في وجهك في الوقت الذي يسطو فيه على جيبك وان غموضه الرائع اكثر فائدة لأساتذة القانون من فائدته للعدالة التي يدعيها). وقد يكون للجزء الاخير من هذا الكلام شيء من الصحة وانا اقول ذلك رغم كوني استاذاً في القانون الا ان الجانب الموضوعي متوافر ايضاً بالنسبة لما عبر عنه هذا الروائي اذا قرأنا قانون الانتخابات الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب الامر المرقم ٩٦ ولنبق قليلاً في دائرة ما قيل ويقال عن القانون لنرى ان كان هناك من يتبنى موقفاً او يعبر عن رأي مغاير لراي ما كلين ونجد معاصره الدكتور صامويل جونسون يرد عليه عندما يصرح قائلاً (ان القانون هو آخر ما وصلت اليه الحكمة البشرية القائمة على التجربة التي ترمي الى خير المجتمع).

القانون معبر عن واقع المجتمع

في هذه النقطة نجد من الضروري ان نتساءل فيما اذا كان المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر موفقاً عندما تبنى نظام التمثيل النسبي في قانون الانتخابات الذي اصدره طبقاً للامر المشار اليه آنفاً فالقانون يبقى رغم تغير الزمان وتبدل المكان معبراً عن واقع كل مجتمع وطبيعته وخصائصه المميزة له عن بقية المجتمعات ومن المؤكد اننا من الضروري ان نفهم ان الحقيقة لا توجد في النجوم وانما هي على الارض وانها انسانية في جوهرها واذا كان العراق والعراقيون قد عانوا من الشقاء طيلة عقود وربما قرون مرت فاننا هنا لا نبكي على هؤلاء الأشقياء فالبكاء عليهم لا يعفيهم مما هم فيه لكنها محاولة لتلمس الطريق في ضوء الاسس والمفاهيم القانونية والاجتماعية. حقاً نحن امام سؤال مهم الا وهو ما هو النظام الانتخابي الامثل للعراق في ضوء طبيعة المجتمع العراقي وواقعه السياسي والمستقبل المرسوم له؟

اختلاف نظم المشاركة الانتخابية

هناك نظامان للمشاركة الانتخابية يعرف الاول منهما بنظام الأغلبية بينما يطلق على الثاني تسمية التمثيل النسبي.

النظام الانتخابي الاول أي نظام الأغلبية يعد من اسهل الأساليب المستخدمة لتحديد الفائز في الانتخابات بل هو اقدمها ايضاً إذ طبق في انتخاب البرلمان الانكليزي منذ سنة ١٢٦٥ وهو ينقسم الى نظامين بالاستناد الى معيار عدد الاصوات التي يجب ان يجمعها المرشح الفردي او القائمة الحزبية، الاول هو نظام الانتخاب بالاغلبية النسبية ذو الدور الواحد وطبقاً له يعد المرشح (الفرد او القائمة) فائزاً إذا حصل على اكبر عدد من الاصوات بالمقارنة مع الاصوات التي حصل عليها غيره من المرشحين وبصرف النظر عن النسبة المئوية من السكان الذين ادلوا باصواتهم في صناديق الاقتراع حتى لو كانت هذه النسبة أقل من الاغلبية المطلقة (٥٠+١) للاصوات الصحيحة، ويمكن اتباع هذا النظام سواء كان اسلوب إجراء الانتخابات يعتمد على اساس الانتخاب الفردي او الانتخاب بالقائمة وهو نظام معمول به في انكلترا او الولايات المتحدة الامريكية مما ترتب على تطبيقه تثبيت دعائم الثنائية الحزبية.

الاغلبية المطلقة

النوع الثاني من نظام الأغلبية يطلق عليه تسمية الانتخاب بالأغلبية المطلقة على دورين وطبقاً له يعد المرشح فائزاً من الدور الاول اذا استطاع ان يجمع الاغلبية المطلقة من الاصوات(٥٠+١) فاذا لم يوفق أي مرشح في الحصول على الأغلبية المطلقة من الاصوات تتم اعادة الانتخابات في دورة ثانية، ويكفي في هذه الدورة الثانية لفوز المرشح ا ن يحصل على الأغلبية النسبية من اصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية التي يتنافس ضمنها ذلك ان اشتراط الأغلبية المطلقة قد يقود الى اللجوء لدورة ثالثة.

ومن الجدير بالذكر ان التشريعات الانتخابية تختلف في تحديد الذين يحق لهم دخول الدور الثاني فقد تضيق المشاركة الانتخابية في الدور الثاني على عدد من المرشحين اذا جعل الاشتراك في هذا الدور (الاخير) مقتصراً على المرشحين الذين حصلوا على نسبة معينة من الاصوات في الدور الاول، وهذا اتجاه معمول به في فرنسا بموجب قانون الانتخابات الفرنسي لعام ١٩٦٦ بعد تعديله عام ١٩٧٦، وهناك اتجاه تشريعي يجعله مقتصراً على اثنين فقط من المرشحين وهما المرشحان اللذان حصلا على اعلى معدل للاصوات وهذا اتجاه معمول به في مصر وتسع ولايات امريكية جنوبية .

التمثيل النسبي

النظام الانتخابي الثاني يعرف بنظام التمثيل النسبي الذي ظهر الى حيز الوجود منذ اكثر من قرن من الزمان واتجهت دول متعددة الى الاخذ به نتيجة العيوب التي تشوب نظام الاغلبية فنظام التمثيل النسبي من شانه ان يمنح الاقليات الموجودة في المجتمع او الدولة عدداً من مقاعد البرلمان وبصورة تتناسب مع قوتهم العددية على كامل تراب الوطن وكان للاحزاب والقوى الاشتراكية واليسارية الاخرى قصب السبق في المطالبة بتطبيق هذا النظام الانتخابي وهجر نظام الاغلبية إذ ان نظام التمثيل النسبي يخدم القوى والاحزاب والتيارات التي يتوزع انصارها على كامل الرقعة الجغرافية للوطن ولكنهم لا يشكلون الاغلبية في دائرة معينة بحيث يستطيعون الوصول الى البرلمان مما يعني ضياع اصواتهم هدراً في ظل نظام الاغلبية والعكس سيكون صحيحاً إذ يفتح النظام الانتخابي المذكور الباب امام الاحزاب والتيارات الصغيرة للحصول على بعض مقاعد البرلمان حيث تعمل هذه الاحزاب على الحيلولة دون استبداد وتحكم حزب الاغلبية بمقاليد الامور في الدولة والمثال الرائد على دولة تأخذ بنظام التمثيل النسبي هو ايطاليا التي يوجد فيها ما يقارب ١٤٧ حزباً وتياراً او اتجاهاً سياسياً وكذلك الحال في لبنان الا ان من اكثر العيوب ارتباطاً بهذا النظام الانتخابي انه يؤدي الى تكريس ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، والمثال على هذه الظاهرة ايطاليا ايضاً حيث لم تنجح اية حكومة ايطالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى هذه اللحظة في البقاء في الحكم اكثر من احد عشر شهراً فقط بينما تهاوت الحكومات الإيطالية الاخرى في مدة أقل من ذلك.

ان نظام التمثيل النسبي لا يمكن تطبيقه الا في ظل نظام الانتخاب بالقائمة الذي يزيد من اهتمام الناخبين في الشؤون السياسية ويضاعف من شعورهم بحجم المسؤولية فالناخب في الانتخاب بالقائمة يقوم بالتصويت غالباً لمصلحة قائمة تضم عدد نواب بدلاً من نائب واحد وكلما زاد النواب الذين تتضمنهم القائمة التي يصوت لها زاد اهتمام الناخبين بالعملية السياسية وهذا ما يساعد بدوره في خلق وتطوير الوعي السياسي لافراد الشعب.

ولبيان الاختلاف بين نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية المطلقة او النسبية سنفترض وجود دائرة انتخابية لها الحق في انتخاب ستة اعضاء في البرلمان، وهي تحتوي على ١٢٠٠٠٠ صوت، وتوجد قائمتان تتنافسان لاشغال هذه المقاعد: القائمة(أ) حصلت على ٨٠٠٠٠ صوت، والقائمة (ب) حصلت على ٤٠٠٠٠ صوت. فعندما نطبق نظام التمثيل النسبي، في ضوء هذه النتيجة يكون للقائمة (أ) أربعة نواب في البرلمان بينما يكون للقائمة (ب) نائبان في البرلمان وهذا التوزيع مبني على عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة.

اما عند تطبيق نظام الاغلبية فلن يكون للقائمة (ب) الحق في اشغال أي مقعد من مقاعد البرلمان إذ ان القائمة (أ) ستحصل على المقاعد الستة المخصصة للدائرة الانتخابية التي تنافست على المقاعد المخصصة لها القائمتان (أ)و (ب).

والحقيقة ان من ابرز الصعوبات التي توجه انصار طريقة التمثيل النسبي هي الكيفية لتي يتم طبقاً لها تحديد عدد الاصوات الحاسم للفوز بمقعد واحد وهناك عدة طرق منها قاعدة القاسم الانتخابي، وقاعدة المعدل او العدد المحدد، بينما توزع المقاعد الباقية طبقاً لأساليب عدة منها طريقة اكبر البواقي، وطريقة اكبر المتوسطات، وطريقة هير وطريقة هوندت.

تقييم نظامي الاغلبية والتمثيل النسبي

من ابرز مزايا نظام التمثيل النسبي ضمانه لحقوق الاقليات والاحزاب الصغيرة إذ يستطيع هؤلاء الوصول الى البرلمان والمشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد إلا انه في الوقت ذاته تعد هذه الميزة نقطة الضعف الأساسية في هذا النظام الانتخابي إذ انه يقود الى تعدد الأحزاب الممثلة داخل البرلمان وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي فالحكومات التي ستنبثق من برلمانات تمثل فيها أحزاب متعددة غالباً ما تكون حكومات ضعيفة وعرضة للتفكك والانهيار في مواجهة ازمات سياسية ليست صعبة بالضرورة والأمثلة على ذلك كثيرة ومن اهمها ما حدث في جمهورية فايمار التي تكونت طبقاً لدستور ١٩١٩ وكذلك الحال في ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية.

ويقول دوفروجيه (ان دور نظام التمثيل النسبي في مؤازرة الأحزاب الجديدة ليس دائماً محصوراً في نطاق الأحزاب الصغيرة، لانه شديد الحساسية تجاه التيارات العاطفية الشعبية لتلك الجموع شديدة الحماس، التي تجعل الشعب يندفع كالسيل الجارف.. وهذه الظاهرة أصبحت أكثر وضوحاً منذ ان ارتبطت بصلة قوية مع التجمعات، والتفت حول هذه الحركات الجديدة، وكذلك بالحركات الصغيرة اليمينية والوسطية ذات الهوية المميزة. وبهذا الاتجاه يبدو النظام النسبي يعمل لصالح تنمية الفاشية... ومما يلفت النظر ان نلاحظ ان الدول التي تعتمد نظام التمثيل النسبي هي الوحيدة التي نجحت فيها الفاشية وتمكنت احزابها من التمثيل في البرلمان...).

اما نظام الانتخاب بالأغلبية الذي مازال حتى الان هو النظام المفضل والشائع في اكثر دول العالم فهو نظام يبتعد عن التعقيد ويساعد في وجود كتلتين او اكثر ولكنها متجانسة داخل البرلمان ومتوافقة الى حد ما وهذا بدوره يقود الى قيام حكومة مستقرة وقوية تستطيع الصمود طيلة المدة المخصصة لها طبقاً للدستور وهي ستكون حكومة فعالة تستطيع اتخاذ قرارات صعبة كما انها تحول دون حدوث ظاهرة عدم الاستقرار السياسي المصاحبة لنظام التمثيل النسبي الا ان العيب البارز في نظام الأغلبية انه لا يحقق العدالة في تعامله مع عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب على مستوى الدولة فالمشاركة في ظل هذا النظام الانتخابي لا تعكس توجهات الرأي العام في البلد على المستوى العددي وهنا يؤكد الفقيه الفرنسي دوفرجيه (ان نظام الانتخاب بالأغلبية يدعم نظام الثنائية الحزبية.. ويلاحظ ان هناك علاقة ترابط شبه تامة بين نظام الانتخاب بالأغلبية ذي الدورة الواحدة ونظام الثنائية الحزبية، فالدول التي تأخذ بنظام الثنائية الحزبية. والاستثناءات نادرة جداً، يمكن ان تعزى الى ظروف خاصة، كما هو الحال في الوضع الشاذ المطبق في استراليا).

وهنا يحق لنا طرح التساؤل الأتي: ما واقع المجتمع العراقي وعلى وجه التحديد الإنسان العراقي وهل تنسجم طبيعته والقيم السائدة في مجتمعه مع القيم والآليات الديمقراطية؟

ان الاجابة ستتم عبر نقطتين اساسيتين الاولى تحدد بموجبها المجتمع العراقي في الظرف الراهن، فضلاً عن تحديد خصائص او مميزات الشخصية العراقية للوصول الى تحديد النظام الانتخابي الامثل.

طبيعة الانسان والمجتمع العراقي

ربما سنردد كلاماً سبق ان تطرق اليه الدكتور علي الوردي في كتبه وأبحاثه حول طبيعة الفرد والمجتمع العراقي وهذا لا يعني ان نقف عند هذه الافكار ونتعامل مع هذا التشخيص كأمر واقع قابل للتغيير إذا افترضنا ان هذه النتيجة صحيحة لكنها محاولة لفهم ما هو كائن بهدف إقامة او بناء ما يجب ا ن يكون برغم صعوبة الرحلة ومطبات هذا الطريق لكن عراقاً يسوده التسامح وقيم الحرية غاية تستحق العناء في سبيل الوصول اليها وهذه احلامنا التي نمشي اليها بارجلنا لا بأرجل غيرنا.

يذكر لونكريك في كتابه الموسوم (أربعة قرون من تاريخ العراق) "كانت طبيعة العراقيين تتميز بالفردية وعدم الاذعان لاحد وكانت تقاليدهم تقوم على اسس التسلط والتحكم ولذلك كانت الاوضاع القائمة في مجتمعهم مناقضة للديمقراطية ومؤذية لها حقا".

بينما يذكر عمر الديراوي في كتابه الموسوم (الحرب العالمية الاولى)" يتميز العراقيون طوال التاريخ بصفات معينة فهم رجال أشداء في القتال إذا آمنوا بما يقاتلون في سبيله وفيهم حتى الان رجولة البداوة الاصلية وبعض جفافها، كما ان فيهم بساطة ارضهم المنبسطة وبعض مكر الفيضانات وهم سريعو الانفعال ذوو حدة في مزاجهم يميلون الى التناقض في عواطفهم، فتارة تراهم اهل متعة وترف ورقة مشاعر واخرى تشهدهم ذوي نزعة الى الكآبة العميقة والحزن الدفين ومهما كان حالهم فهم اهل لنا وخير اخوة".

اما توماس ليبل فيذكر في كتابه (بواطن العراق وظواهره) " اما بالنسبة الى العراق، فلا توجد لديه عادة الشك في ان حياته الظاهرية تتلون بالعواطف المتغيرة فهي وان كانت غير مقيدة الا انها في ديمومتها تكون صادقة...".

وأخيراً يذكر الدكتور علي الوردي في احد كتبه "قد يجوز ان نصف الشعب العراقي بأنه شعب حائر قد انفتح امامه طريقان متعاكسان وهو مضطر ا ن يسير فيهما في آن واحد فهو يمشي في هذا الطريق حيناً ثم يعود ليمشي في الطريق الآخر حيناً اخر"

ومما تقدم يبدو ان هناك تصوراً محدداً عن طبيعة الإنسان والمجتمع العراقي تصفه بانه حائر ومتقلب ومزاجي وربما يكون بعض هذا الكلام او نسبة كبيرة من معناه صحيحاً حيث لم يشهد العراق استقراراً سياسياً ا واقتصادياً منذ مئات السنين ثم ان هذه الارض هي التي نشأت فيها أولى الحضارات كما ان العقل العراقي الذي اشبع العالم حضارة وعلماً وفكراً في العصور والازمان المختلفة يبقى عقلاً انسانياً مما يرتب علينا التزاماً اخلاقياً كبيراً بقبول طابع المشاكسة اللصيق به وهو لا بد ان يكون مشاكساً فلو لم يكن كذلك ما استطاع الانسان على هذه الارض ان يطور حاله ويقيم الدول ويساهم في بناء الحضارة.

مزاجية الفرد العراقي

فاذا سلمنا بما تقدم يبقى ان نشير الى حقيقة مفادها ان المزاجية في شخصية الفرد العراقي ووجود مجموعة من القيم والتقاليد الاجتماعية المؤذية للديمقراطية لا يعني مطلقاً ان الديمقراطية لا تصلح لهذا البلد او لهذا الشعب وان الديكتاتورية والقوة هي فقط التي يستطاع بها ضبط الاوضاع فيه بل ان العكس هو الصحيح فالعقل المشاكس لا يمكن ضبطه عن طريق استخدام القوة ولكن يمكن التعامل معه بأساليب الحوار المباشر وهذا امر يستدعي وقتاً في المرحلة الراهنة نظراً لعدم وجود مؤسسات للحوار تستطيع ان تخرج بخطة عمل واضحة ومحددة المعالم لمعالجة الازمات المختلفة في المجتمع والدولة العراقية.

على المستوى السياسي لعراق ما بعد التاسع من نيسان يلاحظ ضعف سيطرة الدولة وفشلها حتى هذه اللحظة في الخروج من الهاجس الامني وطي صفحته، فضلاً عن وجود تنظيمات او شبه تنظيمات ذات طابع حزبي (تعدد في التيارات والاحزاب) الموجودة او المعلن عنها في الساحة السياسية العراقية وفي حقيقة الامر فان هذه الحركات لا تعكس الى حد بعيد وجود تنظيم سياسي حقيقي فهناك نوع من الانفلات على مستوى الحياة السياسية الوطنية فضلاً عن وجود تنظيم سياسي حقيقي فهناك نوع من الانفلات على مستوى الحركات او الاحزاب على مستوى تنظيمها الداخلي وهي لا تملك برامج سياسية واقتصادية واجتماعية محددة تطرحها على الشعب لمعالجة المشاكل المزمنة في البلد وهذا امر يشمل جميع او اغلبية الاحزاب العاملة الكبيرة منها والصغيرة فهناك فشل حقيقي في المشاركة والتأثير الفاعل وبصورة خاصة قبل تاريخ تسلم السيادة في حزيران ٢٠٠٤ المنصرم إذ وضعت سلطة الائتلاف المؤقتة الاطار العام وربما اكثر من ذلك لتفاصيل سياسية واقتصادية واجتماعية عندما اصدرت العديد من الاوامر المتضمنة قوانين عالجت الكثير من المواضيع المختلفة منها على سبيل المثال قانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية وقانون المفوضية العليا المستقلة لشؤون الانتخابات وقانون الشركات، فضلاً عن قوانين اخرى جرى اعتماد تعديلات اساسية ومهمة فيها كقانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون الجنسية.

ايجاد حكومة قوية

فاذا كان هذا واقع العراق يحق لنا ان نتساءل عن الحل الامثل لجانب مهم من مشاكل هذا البلد في الظرف الراهن وربما في المستقبل كذلك وبقدر تعلق الامر بالنظام الانتخابي؟

ان الحاجة الى وجود نظام انتخابي يؤدي الى ولادة حكومة قوية تستطيع ان تقدم برامج عمل حقيقية قادرة على تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ هي امر ضروري للغاية واذا كان (النظام الحزبي) المتعدد حالياً في العراق لا يقود الى تبني هذه النتيجة فمن الضروري ان يساعد النظام الانتخابي في الوصول الى هذا الهدف وإذا كان نظام الاغلبية يحقق هذه النتيجة الا ان قانون الانتخابات الصادر بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٦) لا يأخذ به وانما ياخذ بنظام التمثيل النسبي يبقى امامنا الحل الوسط الذي يتمثل في ضرورة عدم اعتماد او حساب كامل المتبقي من الاصوات في كل دائرة انتخابية او محافظة على سبيل المثال ولكن تحتسب الاصوات المتبقية لمصلحة قائمة ما إذا حققت نسبة معينة كأن تكون ١٠٠٠٠ عشرة آلاف صوت إذا كان كل ٥٠٠٠٠ صوت يمثل بمقعد واحد في البرلمان.

ان ما تقدم لا يمثل خطى تفصيلية لحل جاهز او لوصفة سحرية فالهدف هو ضرورة ايجاد حكومة قوية تعمل على تنفيذ مشاريع تقود الى بناء العراق والنظام الانتخابي يمكن ان يساهم في ذلك لا ان يؤدي الى تكريس ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ولكن هذه المرة على مستوى نظام ديمقراطي او داخل اطار القانون وليس طبقاً للشرعية الثورية.

ان ما ذكرناه آنفاً يمثل جانباً من الحقيقة وهذا الجانب يتعلق الى حد كبير بالماضي وربما الحاضر ولكن بدرجة أقل اما الجزء الاخر والاكثر اهمية من الحقيقة فهو يخص المستقبل ويبقى ان نتعامل مع الشعب العراقي بطريقة تقود الى بناء هذا المستقبل بعد ان نكون قد وعينا وفهمنا الانسان الذي يعيش على هذه الارض فمن الظلم حقاً ان يوصف هذا الانسان بالاوصاف المتقدمة التي لا تمت الى الحقيقة بصلة بل يكذبها التاريخ كذلك الى حد بعيد.

خطوات بناء المستقبل

ان خطوات بناء المستقبل الديمقراطي في العراق من الضروري ان تأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات الاتية:

١- من الضروري ان تعمل الدولة العراقية من خلال مؤسساتها المختلفة، فضلاً عن التيارات او الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على اعادة الثقة للإنسان العراقي بنفسه وبمؤسسات الدولة وغيرها من التجمعات الاخرى التي تعكس بأي صورة من الصور واقع السلطة والمجتمع والانسان في العراق عبر العمل الجاد والدؤوب والمخلص للتخلص من ثقافة الفرهود وادبيات الحواسم فهذه ممارسات تمت على يد ابناء الشعب العراقي او جزء منهم ومازالت تؤثر من الناحية النفسية في الانسان العراقي واحترامه لنفسه وثقته بها وهذه عوامل تؤكد ما قيل من قبل لونكريك وعمر الديراوي وغيرهما من الكتاب وإذا كان كلامهم صحيحاً بدرجة معينة فهو يعكس مرحلة ما ولبناء العراق لابد من ان يكون كلامهم صحيحاً بدرجة معينة فهو يعكس مرحلة ما ولبناء العراق لابد من ان يكون توجه الدولة والمؤسسات والتجمعات الاخرى الناشطة داخل البلد على طي صفحة الماضي بعد فهمه لرسم صورة المستقبل المراد للعراق ان يصل اليه وتحديد الوسائل والآليات التي يجب ان تتبع للوصول الى هذا الهدف فانتشار الفقر والبطالة والفساد الاداري المستشري في دوائر الدولة وغيرها كلها امور تعرقل الوصول الى تحقيق صورة مشرقة للعراق.

٢- على المستوى السياسي من الضروري اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وفي جميع مناطق العراق التي تسكنها اقليات قومية او دينية اخرى فالانتخابات ليست مجرد ورقة ترمى في صندوق لكنها عملية تعبر عن الوعي بأهمية هذه الممارسة وترتبط بعلاقة وثيقة مع مصير الفرد والمجتمع وهي تعبر عن حاجة عراقية اكيدة ومزمنة ومع ذلك لم يتم اللجوء اليها طيلة الازمنة التاريخية للحكم في العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ ,

٣- تثقيف المواطن العراقي بأساسيات النظام القانوني الذي يحكم العملية الانتخابية او الإجراءات التي تتم الانتخابات طبقاً لها فلازال عدد كبير من ابناء الشعب العراقي ومنهم الطبقة المثقفة يجهلون العديد من الأبعاد المتعلقة بممارسة السلطة في المجتمع سواء كانت هذه الأبعاد سياسية او اقتصادية او قانونية او اجتماعية فمقدار النجاح الذي سيتم تحقيقه في فهم المواطن العراقي لهذه الابعاد سيعكس بالنتيجة عدد الخطوات التي سيخطوها العراق باتجاه الهدف المراد تحقيقه المتمثل ببناء عراق جديد متطور يحب ابناءه كما يحبه ابناؤه سواء على المستوى السياسي من خلال خلق الوعي بأهمية المشاركة في الانتخابات والفعاليات السياسية الأخرى او على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والقانوني.

لقد نجحت التجربة الديمقراطية في اليونان منذ السبعينيات والعقل اليوناني كما هو العقل العراقي يوصف بأنه عقل مشاكس يحب الجدل وبوجه خاص على المستوى السياسي فلماذا لا تنجح التجربة الديمقراطية في العراق؟

المفهوم الحضاري للاغلبية والاقلية في تجاوز اسباب التمييز وتبادل الادوار

بغداد/ المحامي - حميد طارش الساعدي

فكرة الانتخاب قديمة ظهرت في مجتمع أثينا وتناولها الفلاسفة (الاغريق) لكنها وجدت التنظير والتطبيق الاكثر ملائمة، في عصر التنوير وفيما بعده حيث تحقق الإدراك بان الكوارث والمآسي والبؤس والحروب والدمار والتخلف كانت نتاج الاستبداد في الحكم، والحاكم المستبد يتحول الى مجرم كبير لا يتوانى عن ارتكاب اية جريمة او انتهاك القانون او الأخلاق او اية قيم يؤمن بها المجتمع من اجل البقاء في الحكم ونهب ثروات الشعب والتصرف بها من اجل ملذاته، وهكذا اصبحت السلطة غاية لتحقيق احلام الحاكم المريضة، وتفنن هؤلاء الحكام المستبدين في اخضاع الشعوب مرة باسم الايديولوجيا والقومية والامة واخرى باسم الدين والحكم الإلهي، واخرى باسم الشعارات والثورة والتحرر واخرى باسم العمال والفلاحين وهكذا دواليك. من هنا ادرك الانسان ضرورة جعل الحاكم خادماً ووسيلة من اجل تحقيق مصالح الناس وضرورة الحد من سلطاته، وبقدر اكبر من هذا التداول في السلطة بدلاً من الاستمرار فيها ومراقبة اعمال الحاكم وامكانية عزله عند الانحراف بل محاسبته واحالته الى القضاء.

مفهوم الاغلبية والاقلية

الاغلبية والاقلية من مسميات العملية الانتخابية وهي تعني فوز الحاصل على اغلبية الاصوات لتشكيل الحكومة او البرلمان اما الاقلية فلا تعني الخسارة، بمعنى الكلمة، بل تتحول الى (سلطة) لمراقبة اعمال الحكومة وعد انفاسها وتشكل وسيلة ضغط كبيرة لمنع انحراف السلطة، بل الحكومة تحسب حساب المعارضة عند قيامها بأي عمل اكثر من حسابها للشعب، إذن دور الاقلية لا يقل اهمية عن دور الاغلبية اضافة الى امكانية الفوز في الجولات الانتخابية القادمة وتبادل الادوار بحيث تصبح الاغلبية الحاكمة وتصير الحكومة اقلية ومعارضة، أي مفهوم الاغلبية والاقلية السائد الآن في المجتمعات الديمقراطية نسبي يتوقف على مدى نجاح الاحزاب في برامجها وحشد التأييد الشعبي وليس له علاقة بالمفهوم العرقي او الديني او الطائفي.

مفهوم الاغلبية والاقلية

أي مفهوم الاغلبية والاقلية سياسي في اللحظة الأنية لنتائج الانتخابات وهو متغير بحسب العوامل المشار اليها انفاً، لكن ثمة تساؤلاً يبرز ما الذي يلغي حقيقة التنوع القومي والديني والمذهبي وغيره في هذا المجال والجواب الذي تمخض عن التطور الحضاري والفكري هو مبدأ المساواة وعدم التمييز على اساس القومية او الدين او الطائفة او الجنس او الثروة او المعتقد او المستوى التعليمي او أي سبب آخر واستقر هذا المبدأ دستورياً واخلاقياً بل واصبح معياراً لقياس تطور الشعوب ومدى رقيها ووعيها، وتجدر الاشارة ايضا الى ان التمييز كان سبباً في الاضطهاد والحروب والتخلف ومسوغاً للحكام المستبدين في استبدادهم والورقة السيئة التي يحسنون اللعب فيها.

المرحلة الانتقالية

عند تحول الشعب من النظم الدكتاتورية الى النظام الديمقراطي فانها تمر بمرحلة انتقالية تكون وسيلة لتأمين نجاح التحول الديمقراطي من خلال آليات تفرضها طبيعة المرحلة السابقة من انعدام الثقة وانقسام المجتمع الى محرومين ومستفيدين وجناة وضحايا وحرمان الصوت المعارض عن التعبير عن رايه ومنع الشعائر الدينية والتقاليد القومية لبعض الطوائف والقوميات ، إذن آليات المرحلة الانتقالية تهدف الى معالجة آثار المرحلة السابقة تمهيداً للدخول بنجاح الى المرحلة الدستورية الديمقراطية الدائمة وبالتالي هي عبارة عن آليات وقتية لا يمكن قبولها بانها صيغ دائمة واهم هذه الآليات هو التوافق بين مكونات الشعب المختلفة لاختيار حكومة مؤقتة او برلمان انتقالي او دستور مؤقت، واهم مقومات قبول التوافق هي ادانة النظام السابق ومحاسبة المجرمين وانصاف الضحايا، أي بعبارة اخرى، البراءة من جميع اعمال النظام السابق والعمل الجماعي على إزالة اثاره، ثم العمل لمرحلة يسودها العدل من خلال دستور دائم ينظم العلاقات في المجتمع الديمقراطي، من هنا تبدو هذه المقومات قاسماً مشتركاً للجميع فيما يتعلق بتجاوز سلبيات المرحلة السابقة وكيفية التعامل مع المرحلة الانتقالية وصولاً الى المرحلة الدائمة.

نجاح الديمقراطية

هل الديمقراطية نظام مثالي، او نظام لا تعتريه العيوب، وهل الديمقراطية نهاية المطاف في تطور المفهوم السياسي للسلطة؟، والاجابة على جميع هذه الاسئلة هي كلا، لكنها ، حتى لا نضع نهايات محددة للمفاهيم والمعرفة، الاكثر عدلاً في الوقت الحاضر وهي تعتمد بشكل اساسي على ممارسة الافراد لها فبقدر ما يعطي الافراد تكون النتيجة، تماماً كما في النظام الاستبدادي بقدر ما يأخذ تكون النتيجة، وهذا ما ادى الى فشل تجارب ديمقراطية، بل بعض الديمقراطيات انتجت اسوأ الدكتاتوريين من امثال هتلر، وعندما كانت الديمقراطية ضعيفة الاداء كان في الجانب الاخر ازدهار لنظم دكتاتورية مثل الاتحاد السوفيتي ومجموعته وعندما كانت الديمقراطية صورية في العهد الملكي العراقي نتج عنها ابشع النظم الاستبدادية في التاريخ، والمقصود هنا نظام صدام، ولسبب بسيط يكمن فيما لو كانت ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح لما حدثت الانقلابات العسكرية التي توجت بنظام صدام، حيث يفترض في النظام الديمقراطي ان يبني مؤسساته العسكرية والامنية على اساس محايد وتكون مهمتها حماية الدستور من الانتهاك ويفترض في النظام الديمقراطي وجود مجتمع مدني يعي مسؤولية المحافظة على حقوقه التي يكفلها له النظام الديمقراطي من خلال مؤسسات قوية ويفترض في النظام الديمقراطي وجود احزاب ديمقراطية تمارس الديمقراطية داخل الحزب كسلوك وليس شعاراً مرفوعاً وتعمل على خلافه وفيها رئاسة الحزب استبدادية وتورث للابناء ويفترض في النظام الديمقراطي ان يكفل حقوق الانسان في توفير الرخاء ورفع معاناته وتأمين طموحاته لدفع الافراد للأيمان بالنظام الديمقراطي والدفاع عنه.